الدمج الثقافى للمهاجرين فى أوروبا *

عرض كتاب

محمود أحمد عبد الله **

يهتم الكتاب الحالى بواحدة من القضايا الملحة، وهى قضية الدمج الثقافى، فى إطار تحليل ثانوى للبيانات الواردة بمسوح التعداد وغيرها من المسوح. والقضية ملحة فى الراهن، خاصة وأن أحداث الشغب والتمرد التى تشهدها بعض الدول الأوروبية والأمريكية يقوم به مهاجرون يشكون من ارتفاع حدة التعصب، ويعانون من التمييز العرقى فى أماكن عملهم. ورغم أن القوانين الرسمية تحرم التمييز على أى أساس، فإن الواقع يفرض هذه الممارسة الممقوتة. فى المقابل، يتذرع بعض الدارسين بحجج أخرى تؤصل لأسباب مغايرة، تتعلق بعدم قدرة الوافدين على التكيف الاجتماعى، ورغبتهم فى الحفاظ على هويتهم الأصلية أمام الهجمة الحضارية التى يتعرضون لها يوميا. ولعل أبرز النماذج على ذلك هو الحالة الفرنسية والسويسرية؛ حيث منعت فرنسا بالقانون ارتداء الحجاب داخل مدارسها، فيما منعت سويسرا بناء بعض المساجد. وقد يزداد هذا التمييز قوة مع محدودية

* Cultural Integration of Immigrants in Europe, Edited by Yann Algan and Others, Oxford University Press, 2012.

** مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والخمسون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠١٤.

فرص العمل المتاحة، واعتماد بعض الحكومات ذات التوجه اليمينى على تبرير سياساتها الفاشلة، بتوجيه اللوم للمهاجرين، الذين تزداد أعدادهم، ولا تستطيع الحكومات توفير دعم لهم.

ولكن الكتاب لا يحاول تقديم تفسيرات للوضع القائم، لكنه مفيد من ناحية قدرته على وصف هذا الوضع وصفا مدعما بالنتائج الإحصائية، عبر عدة بلاد أوروبية وأمريكية.

ويقسم الكتاب إلى مقدمة وثمانية فصول وخاتمة، يتولى كل فصل فيه التعريف بالوضع القائم فى كل بلد من البلاد الثمانية المعروضة، وأحوال المهاجرين فيها؛ حيث يدرس الفصل الأول عملية الدمج فى فرنسا معتمدًا على ثلاثة مسوح رئيسة: مسح القوى العاملة الفرنسية فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧، الذى يوفر بيانات عن بلد منشأ الآباء، ومسح الأسرة الفرنسية لعام ١٩٩٩، الذى سجل بيانات تفصيلية عن بنية أسر المهاجرين، وبحث تاريخ الحياة لعام ٢٠٠٣، الذى تناول مواقف وقيم عينة ممثلة من المهاجرين.

وقد تبين أن جماعات المهاجرين تشكلت من ست مجموعات رئيسية ضمت القادمين من شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، وبلاد جنوب أوروبا، وشمالها وشرقها، وآسيا.

ويتبين من تحليل البيانات غياب التجانس الثقافى بين الجيل الأول من المهاجرين ومواطنى فرنسا الأصليين وفق المؤشرات الاقتصادية والثقافية. فالجيل الأول من مهاجرى المغرب العربى وإفريقيا يختلف عن مواطنى فرنسا الأصليين فيما تصل بمؤشرات الزواج، والعمر، والفارق فى المستوى التعليمى بين الزوجين، أو وفق معدلات الخصوبة. ولعل معدل الدمج الثقافى والاقتصادى كان أسرع وفقًا لبعض المتغيرات دون غيرها. فيما كانت متغيرات الدين، والأسرة، والزواج من الأقارب، من المؤشرات الدالة على بطء معدل التقارب، لاسيما بين مهاجرى المغرب العربى. كذلك

يبدو أن الجيل الثانى من مهاجرى المغرب العربى محرومين من العمل وهذه سمة تميز الحالة الفرنسية.

وعالج الفصل الثانى الدمج الثقافى للمهاجرين فى ألمانيا. واعتبر "أهل البلد" من الألمان هم "المعيار" الذى يستند إليه عند النظر فيما حصل للمهاجرين من تقدم على السلم الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى. وقد غطى الفصل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لحياة المهاجرين فى ألمانيا باستخدام بيانات القائمة الاجتماعية والاقتصادية الألمانية فى الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧. واهتم التحليل بالتحديد بالزواج، وبنية الأسرة، والمخاطر التى تم التعرض لها، والرضا العام عن الحياة، وإجادة اللغة الألمانية والتعريف الذاتى بالهوية، فضلاً عن الخصائص الاقتصادية مثل مشاركة قوة العمل النسائية، وذلك بالتركيز على الجيل الأول والثانى من المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، ركز الفصل على الفروق بين بعض جماعات المهاجرين، لاسيما المهاجرين الوافدين من الدول المصدرة للعمالة والمهاجرين الوافدين من بولندا وروسيا، اللتان يمثلان أكثر الدول تصديرًا للبشر إلى ألمانيا. إن دراسة أنماط الزواج مسألة هامة فى عملية الدمج طالما كان الزواج واختيار الشريك تعبيرًا عن التزام الفرد وارتباطه بأعضاء المجتمع المضيف له. فالتقارب الحاصل بين المهاجرين والمواطنين الألمان على المستوى الأسرى يدلل على مدى تكيف المهاجرين مع المعايير الألمانية واحتضانهم للعادات.

وتشير نتائج المسح إلى تفضيل المواطنين الألمان للعيش عزابًا. وهذا ما يتبناه أيضا أبناء الجيل الثانى من المهاجرين. والنتائج ذاتها تتكرر فيما يتعلق بالعمر عند الزواج الأول والفروق فى العمر والتعليم بين الزوجين؛ حيث تبين أن المهاجرين من الجيل الأول فضلوا الزواج مرارًا وفى سن أصغر من عمر المواطنين الألمان وعمر الجيل الثانى من المهاجرين. فمن الواضح أنهم بدوا أميل للتقاليد الألمانية ونمط توزيع الأدوار الألمانى. أما الفروق العمرية والتعليمية ما بين الزوجين فهى كبيرة بين الأجيال الأكبر ولا تختلف عن مثيلتها لدى المواطنين الألمان. ولعل معدلات الزواج

المختلط تصور لنا الصلة الحميمة بين المهاجرين والسكان الأصليين. وهى تمثل مقياسا من مقاييس الدمج التى يمكن لها أن تعزز الدمج الاقتصادى. وبشكل عام، كلما كانت الجماعة العرقية الواحدة أكبر كلما مالت بشكل أقل إلى الزواج من السكان الأصليين. وهذا أمر يتمسك به الأتراك بوجه خاص.

وعلاوة على ذلك، فإن معدلات الخصوبة، والعمر عند ولادة أول طفل، ومشاركة العمالة النسائية تختلف كثيرًا ما بين الألمان ومهاجرين الجيل الأول، مما يدل على وجود اختلاف بين الطرفين بشأن أدوار الجنسين وتقسيم العمل داخل الأسرة. وتتلاشى الاختلافات أو تقل بين مهاجرى الأجيال اللاحقة، مما يعنى أن المهاجرين من مواليد ألمانيا أكثر تكيفًا مع المعايير والمفاهيم الألمانية. وعند مقارنة متغير اللغة وتعريف الهوية، لوحظ وجود تناقضات بين الأجيال. فأبناء الجيل الثانى من الوافدين كانوا على درجة عالية من الكفاءة اللغوية، يفوقون فى ذلك آبائهم، مما يدل على اندماجهم اللغوى. وبالإضافة إلى ذلك، عند تعريف هويتهم عبروا عن التماهى مع ألمانيا وارتباطهم بها وبمجتمعها. وهكذا تبين مجمل النتائج أن الجيل الثانى من المهاجرين يتمتع بقدر عال من الاندماج الناجح فى المجتمع .

وتناول الفصل الثالث أوضاع المهاجرين فى إيطاليا. واستند التحليل إلى مسح القوى العاملة الإيطالية للفترة من عام ٢٠٠٥–٢٠٠٧، الذى قدم لأول مرة معلومات حول بلد مولد الآباء والأمهات. وتبين أن الأصول الستة الرئيسة للمهاجرين جاءت من شمال أوروبا، وجنوب وشرق أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية والوسطى، وأمريكا الجنوبية. وقد تبين من تحليل النتائج غياب الدمج الثقافى والاقتصادى لمهاجرى الجيل الأول القادمين من أمريكا الشمالية والوسطى، ومن أمريكا الجنوبية. ولكن الجيل الثانى من مهاجرى ذات المناطق لم يعش ذات التجربة.

فيما تناول الفصل الرابع أوضاع المهاجرين فى إسبانيا. واعتمد التحليل على قاعدتى بيانات رئيسية هما: مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧ والمسح القومى للهجرة عام ٢٠٠٧، الذى أجراه معهد الإحصاء الإسبانى. وتوفر المسح الأخير على عينات

من السكان المولودين فى الخارج بهدف التعرف على تجارب المهاجرين إلى إسبانيا. وتبين البيانات أن أصول الوافدين ترجع إلى بلاد أمريكا اللاتينية، ودولة المغرب، والبلدان المغاربية الأخرى، وبلدان أوروبا الشرقية. ويبين هذا الفصل أن اللاتين – الذين يمثلون الجماعة الإثنية الأقرب ثقافيًا للمعايير الاجتماعية الإسبانية– يشبهون كثيرًا المواطنين الأسبان فى معظم النتائج الاقتصادية والثقافية. وفى المقابل، يعيش المغاربة وغيرهم من أبناء الدول الإسلامية فى أوضاع اجتماعية وثقافية مغايرة لأهل البلاد. ولكن طول فترة الإقامة فى البلد المضيف ساعدت فى تذويب الفروق القائمة سواء على المستوى الاجتماعى والاقتصادى أم الثقافى.

فيما اهتم الفصل الخامس بأوضاع المهاجرين فى دولة السويد. واعتمد الفصل على المعلومات المسجلة فى الإحصائيات السويدية للسكان فى سن العمل (١٦–٦٥ سنة) عام ٢٠٠٥. وشملت البيانات على التعريف بالخصائص الشخصية والديموجرافية، التعليم والعمل، والدخل. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الاستعانة بمعلومات مفصلة حول بلد المولد ووقت الهجرة للمولودين خارج البلاد، فضلا عن تحديد بلاد المنشأ للعينة بأكملها. وقد جاء المهاجرون من شمال وغرب أوروبا (غير الاسكندنافية) وأوروبا الشرقية (من غير بلدان شمال أوروبا)، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وآسيا وأفريقيا.

ويوضح هذا الفصل وجود درجة عالية من الدمج الاجتماعى بين المواطنين الأصليين والمهاجرين من حيث كل الأبعاد الثقافية والاقتصادية. فيما كانت عملية الدمج أبطأ بالنسبة لعينة من الجيل الثانى من المهاجرين من ذوى الخلفيات القومية المتجانسة، لاسيما من حيث الزواج، ومعدلات توظيف الإناث، ومستويات تعليمهن.

وعالج الفصل السادس الوضع السويسرى، واعتمد على بيانات التعداد السويسرى لعام ٢٠٠٠ وبيانات مسح الأسرة السويسرية. وقد تبين من تحليل هذه البيانات أن الوافدين يأتون من أوروبا الغربية وجنوب أوروبا، وأوروبا الشرقية وأفريقيا وتركيا وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وجنوب آسيا الوسطى. ويبين الفصل

أن الدمج الثقافى أسهم فى التقارب العام بين الجماعات السكانية. ولعل أكثر الاختلافات لفتا للانتباه بين الجماعات لا ترتبط بالتحصيل العلمى، والمواقف الدينية أو السياسية، لكنها مرتبطة بتوجهات ومواقف الجنسين وسلوكياتهما. ولعل الاختلافات أكثر وضوحا بين الأزواج بشكل عام، وتحديدًا بالنسبة لنساء جنوب ووسط آسيا، وتركيا، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا.

فيما اهتم الفصل السابع بالوضع فى بريطانيا، واستند التحليل إلى مسح القوى العاملة للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨. ويحتوى المسح على معلومات عن بلد الميلاد، ولكنه لا يتوفر على معلومات عن بلد مولد الأب لمن هم من مواليد بريطانيا. وهذا يعنى استحالة تحديد الجيل الثانى من المهاجرين. بدلا من ذلك، يستخدم التحليل العرق كمقياس لتحديد الجيل الثانى من المهاجرين. وبذلك يقتصر تحليل النتائج ذات الصلة بأحفاد المهاجرين على الأقليات العرقية.

وقد تبين أن المهاجرين هم من بلاد الهند وباكستان وبنجلاديش، وزنوج إفريقيا والبحر الكاريبى، ومن الصين. كما توصل الفصل إلى وجود اختلافات كبيرة عبر الأقليات العرقية على المستويات الثقافية والاقتصادية. ومع ذلك يوجد قدر عال من الاستيعاب الثقافى. ويدلل على ذلك وجود متغيرات كثيرة تدلل على سرعة معدل الاستيعاب الثقافى باستثناء متغير الدين. فهناك قوى عديدة تغير سلوك جماعات المهاجرين ما إن يحلوا على بريطانيا.

أما الوضع فى الولايات المتحدة، فتناوله الفصل الثامن والأخير، واعتمد التحليل فيه على معلومات مفصلة من التعداد، الذى يبدأ من عام ١٩٠٠ فصاعدا، ويغطى جميع بلدان المنشأ. وبذلك يعطى التعداد رؤية شاملة لتطور عملية دمج الأقليات المختلفة منذ أوائل القرن العشرين.

ويبين الفصل أن هناك تغييرًا ضئيلا في حجم الهجرة على مدى القرن الماضى. ولكن يوجد تغيرات كبيرة حدثت مع الوقت، ونشأت اختلافات بين الجماعات المهاجرة. فأعضاء أكبر جماعة من المهاجرين الإيطاليين الوافدين أوائل

القرن العشرين، كانوا أقل اندماجًا فى المجتمع لدى وصولهم مقارنة بالمكسيكيين الوافدين هم أيضا أوائل القرن الحادى والعشرين. ففى حين أن ثلث المكسيكيين الذين وصلوا حديثا لا يتحدثون الإنجليزية فى السنوات الأخيرة، نجد أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الإيطاليين الذين وصلوا عام ١٩١٠ لا يمكنهم التحدث باللغة الإنجليزية. وقد انخفض معدل الدمج الثقافى على مر الزمن. ويوضح الفصل أن هذا الانخفاض راجع إلى حد كبير لظهور "مهاجرين" غير شرعيين.

وينتهى الكتاب بعرض عدد من النتائج المهمة والملفتة للقارئ، لعل من أهمها أنه على غير ما هو سائد، فإن إجادة اللغة الأم للبلد المضيف وسيادة العلمانية يمثلان معا السمة العامة المشتركة بين المهاجرين من الجيل الثانى، بشكل يفوق الآباء من الجيل الأول. فأبناء الجيل الثانى يجيدون لغة البلاد التى يعيشون فيها إجادة تامة، بينما لا يزال الآباء يحتفظون بولائهم للغة الأولى التى تربوا عليها. كما يقل لديهم الحرص على الطقوس الدينية التقليدية، بما يحمل دلالة قبولهم بسياسات العلمنة.

أما النتيجة الثانية المهمة برأى المؤلفين فهى أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا فى معدل المشاركة المدنية بين أبناء الجيل الثانى من المهاجرين، وهو الأمر السائد بين مهاجرى المغرب وشمال إفريقيا فى سويسرا. ما معناه اندماج المهاجرين فى الحركة السياسية، وانفتاح الفضاء السياسى الذى يقبل بالعضوية فيه لمزدوجى الجنسية.

ومع ذلك، تطرح اللحظة الراهنة عددا من التساؤلات التى تشكك في سلامة الدمج التى يدعيها مؤلفو الكتاب. ولعل أهمها يتعلق بالسؤال عن أسباب انضمام أعداد من المهاجرين العرب إلى أقطار بعينها، كفرنسا وانجلترا، فى الجماعات المتطرفة، بأعداد تقدر بالمئات، فى سابقة لم تحدث من قبل. ولعل هذا يوحى بفشل سياسات الدمج فى هذه البلدان، خاصة وأن الفئات العمرية المنضمة، هى الفئات المستهدفة فى أى عملية دمج. ومن ناحية أخرى لم يلتفت الكتاب إلى التعامل مع عملية الدمج باعتبارها عملية جدلية، أى ذات طرفين متفاعلين، طرف الدولة التى

تضع سياسات عامة، تدير بها سبل المعيش، وطرف المهاجر الذى يتفاعل وفقا للشروط الموضوعة قبل دخوله للبلاد سلفا. وهو الأمر الذى يجعل من عملية الدمج هنا عملية طوعية "اختيار"، وليست عملية تمليها المواضعات الاجتماعية والتاريخية. ولعل هذا قد أدى إلى تجاهل التعريف بالسياسات العامة فى كل دولة تجاه المهاجرين لها، مما أوقف التحليل عند مستوى الوصف دون الدخول إلى تفسير عميق لأسباب ضعف عملية الدمج فى بعض البلدان، وعجزها عن دمج أبناء جاليات بعينها، كما هو الحال فى الحالة المغاربية.

ومن جهة أخرى، فإن الحكومات الوطنية التى خرج أبناؤها للهجرة لا تقوم بأى دور من جهتها لرعاية أبنائها وربطهم بأوطانهم الأولى، أو العمل على مساعدتهم فى الإندماج فى الواقع الجديد، وتذليل العقبات التى تواجه حياتهم هناك. وكأن الحال هو أن يعيش المواطن العربى غريبا فى وطنه وفى هجرته.